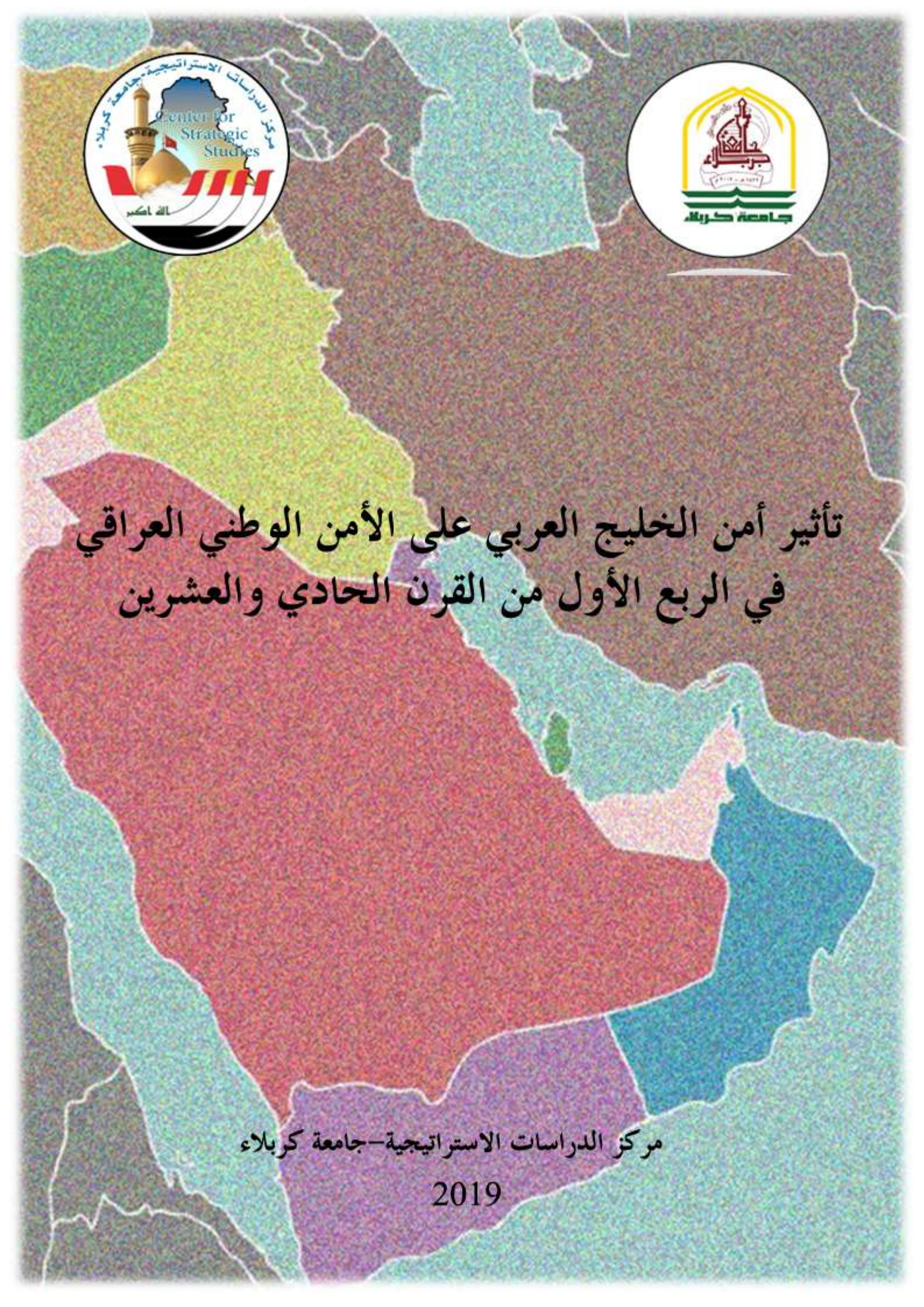

تأثير أمن الخليج العربي على الأمن الوطني العراقي في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين

مركز الدراسات الاستراتيجية–جامعة كربلاء

2019

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

تأثير أمن الخليج العربي على الأمن الوطني العراقي في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين

٢٠١٩

الجهات العراقية المستفيدة من التقرير

- مجلس النواب/ لجنة العلاقات الخارجية.
- رئاسة الجمهورية.
- رئاسة مجلس الوزراء.
- وزارة الخارجية.
- وزارة الدفاع.
- وزارة الداخلية.
- جهاز المخابرات العراقي.
- جهاز الأمن الوطني.
- مستشارية الأمن الوطني.

المشاركون:

١. أ. د. خالد عليوي جياد العرداوي– مدير مركز الدراسات الاستراتيجية–جامعة كربلاء.
٢. أ. د. جاسم يونس الحريري/ كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد.
٣. أ. د. حميد فاضل حسن/ كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد.
٤. أ. د. داوود مراد الداوودي/ كلية القانون – جامعة القادسية.
٥. أ. د. علي هادي حميدي/ جامعة الكوفة – كلية العلوم السياسية.
٦. أ. م. د. علي دريول الجبوري/ كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد.
٧. العميد الركن الدكتور وسام عبد الرزاق الساعدي– مدير مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية – وزارة الدفاع.
٨. د. ثائر سعد عبد الله/ مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية – وزارة الدفاع.
٩. د. حيدر طه عسكر/ مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية – وزارة الدفاع.
١٠. د. بيتر بليكان/ قسم الدراسات الدولية – جامعة غرب بوهيميا – جمهورية التشيك.
١١. د. فيرونيكا سوبوتكوفا/ قسم الدراسات الدولية – جامعة غرب بوهيميا – جمهورية التشيك.
١٢. ا. م. د. حسين عبد الحسين مويح/ كلية العلوم السياسية – جامعة ميسان.
١٣. ا. م. د. احمد عبد الأمير الانباري/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد.

١٤. ا. م. د. نصر محمد علي/ كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.

١٥. ا. م. د. قحطان حسين طاهر/ جامعة بابل – كلية العلوم السياسية.

١٦. ا. م. د. حسين احمد السرحان/ مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة كربلاء.

١٧. ا. م. د محمد جياد زين الدين/ الجامعة العراقية – كلية الإعلام.

١٨. د. علي عبد الهادي/ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – مكتب الوكيل الإداري.

١٩. م. د. فراس حسين علي الصفار/مركز الدراسات الاستراتيجية–جامعة كربلاء

٢٠. م. د. أحمد مشعان نجم/ كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة الأنبار.

٢١. م. د. حيدر فوزي صادق/ جامعة كربلاء.

٢٢. د. فاخر حمود كاظم/ جهاز الأمن الوطني.

٢٣. د. عبد الكريم كاظم عجيل/ كلية الإعلام – جامعة ذي قار.

٢٤. د. زهور كاظم صادق/ معهد الفنون الجميلة – وزارة التربية.

٢٥. د. علي صباح جميل الخياط – كلية الآداب – جامعة الأنبار.

٢٦. د. راجي يوسف محمود البياتي/ كلية القانون والعلاقات الدولية – جامعة الكتاب

٢٧. اللواء الركن خالد عبد الغفار عبد الكريم/مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية – مستشارية الأمن الوطني.

٢٨. اللواء جواد سلمان/ مستشارية وزارة الداخلية.

٢٩. م. حمد جاسم الخزرجي/ مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة كربلاء.

٣٠. م. حسين باسم عبد الأمير/ مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة كربلاء.

٣١. م. ميثاق مناحي العيساوي/ مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة كربلاء.

٣٢. م. م. سعد فضاله حمزه/ وزارة الخارجية العراقية – الدائرة القانونية.

٣٣. م. م. أحمد سعيد هاشم/ جهاز الأمن الوطني.

٣٤. م. م. حسين علي مكطوف الاسدي/ كلية العلوم السياسية – جامعة ميسان.

٣٥. م. م. حسين علي صبري/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد.

٣٦. م. م. علي مراد كاظم/ مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة كربلاء

٣٧. السيدة سميرة فهد ثجيل/ مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية– مستشارية الأمن الوطني.

الفريق الاستشاري

١- د. محمد عدنان الخفاجي/ رئيس البعثة الدبلوماسية العراقية في البحرين.
٢- د. مهند حميد مجيد/ دائرة السياسات الاقتصادية – وزارة المالية.
٣- د. عبد الحليم خسرو/ جامعة صلاح الدين – اربيل.
٤- د. ايلاف راجح هادي / وزارة الخارجية.

التقرير

تُعدُّ منطقة الخليج العربي منطقة مصالح حيوية على المستويين الاقليمي والعالمي، وتشكل أساسا يرتكز إليه النظام الاقليمي العربي المعاصر، وأنَّ السياسة الخارجية لأي من دول الخليج العربي لها أهمية خاصة في ميزان القوى الإقليمي، ولا يمكن إطلاقا عزل أمن منطقة الخليج العربي عن الأمن الوطني العراقي والعكس صحيح، لاسيّما أنَّ العراق يشكِّل جزءاً منها، وأنَّ استقرار أو عدم استقرار الأوضاع فيها يؤثر، سلبا أو إيجابا، على الوضع السياسي والاقتصادي والأمني فيه.

انطلاقا من هذه الحقيقة، نظَّم مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء يوم الاربعاء الموافق ١٤ تشرين الثاني/٢٠١٨م ورشة عمل تخصُّصية تحت عنوان (العلاقة بين أمن الخليج العربي والأمن الوطني العراقي) على هامش المؤتمر العلمي الدولي الأول للمركز والموسوم (مستقبل مجلس التعاون الخليجي وتأثيره على الأمن القومي العربي في ظل التحديات الراهنة) الذي جرت وقائعه يومي ١٤-١٥ تشرين الثاني ٢٠١٨.

الهدف من تنظيم هذه الورشة هو بيان التأثير والأهمية البالغة التي يشكِّلها أمن الخليج العربي على الأمن الوطني العراقي في ظل جملة من الظروف الدولية المتسارعة والمتقلبة التي تركت تداعيات الخطيرة للغاية على أمن المنطقة. ولجعل صانع القرار العراقي في الصورة الحقيقية لحجم التحديات التي تواجه هذه المنطقة كونها تعد جزءاً لا يتجزأ من المجال الحيوي للعراق، وإدراك طبيعة السياسة الخارجية العراقية المناسبة للتعامل معها. لذا جرى مناقشة ثلاثة أسئلة محدَّدة وواضحة حول الموضوع ستشكل محاور التقرير وهي: ما التحديات الرئيسة التي تواجه الخليج العربي في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين؟،

وما تأثير أمن الخليج العربي على الأمن الوطني العراقي؟، وما هي متطلبات التقارب الجيوسياسي العراقي – الخليجي لتحقيق مصالح العراق العليا؟

المحور الأول/ التحديات الرئيسة في منطقة الخليج العربي:

تشتمل على مجموعة من التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية يمكن تحديدها بالشكل التالي:

التحديات الأمنية:

تطل دول المجلس التعاون الخليجي الست على شواطئ الخليج العربي من ناحية الغرب، بينما تطل إيران عليه من ناحية الشرق، كما ويطل عليه العراق في الشمال. وهذا يعني من الناحية الاستراتيجية أنَّ الساحل الشرقي للخليج تحكمه استراتيجية واحدة، وسياسة خارجية واحدة، وسياسة دفاعية واحدة، وقوات مسلحة واحدة، تخضع جميعا لقيادة سياسية واحدة مقرها طهران، ولا يختلف الأمر في زمن الشاه عنه في زمن الجمهورية الاسلامية. بالمقابل، فأنَّ السواحل الغربية للخليج العربي تطل عليها دول عربية ذات استراتيجيات مختلفة وحلفاء دوليون متعدِّدون. والعلاقات بين الدول الخليجية أفرزت مجموعة من التحديات الأمنية يمكن تحديدها بالتالي:

١- **تعزيز القدرات العسكرية التسلح:** بالتأكيد دخلت دول الخليج العربي في منظومة سباق تعزيز القدرات العسكرية فيما بينها، لاسيّما بعد تصاعد النفوذ الإيراني، ناهيك عن ظهور تنظيم "الدولة الإسلامية داعش" الإرهابي، الذي أدخل دول المنطقة في دائرة الخطر، وأسهم في دفعها إلى تطوير قدراتها الأمنية والعسكرية. هذا السباق سيُنظر له وفق مفاهيم النظرية الواقعية بأنَّه تهديد للآخرين الذين لا يرومون الدخول في سباق تسلح، إلا أن الاستمرار والتصعيد في هذا المجال قد يدخل الكل في دائرة السباق. لذلك انشغلت دول مجلس التعاون الخليجي بموضوع تعزيز التسلح بعد تصاعد الأزمة الخليجية – الخليجية، وتصاعد الصراع الطائفي الإقليمي بين إيران وبعض أقطاب مجلس التعاون الخليجي. وهذا التحدي إذا ما استمر سيفكك منظومة الأمن الخليجية التقليدية وسيدخلها في سباق تسلح، ليس على صعيد تطوير القدرات العسكرية التقليدية، وربما تدخل الى مجال بناء قوة نووية إذا ما توفَّرت البيئة

الدولية المناسبة والداعمة لهذا التوجه. وهذا سيجعل المنطقة في حالة عدم استقرار سياسي وأمني دائم، وستكون عرضة للتقلبات السياسية والأمنية والاقتصادية.

٢- **تنامي الجماعات الإرهابية:** إنَّ ظهور ما يسمى بـ" تنظيم الدولة الإسلامية داعش" الإرهابي في المنطقة، وسيطرته على أجزاء كبيرة من سوريا والعراق في العام ٢٠١٤، وضع دول المنطقة أمام تحدي خطير يتمثل بتنامي خطر الجماعات الإرهابية، وغياب الاستراتيجية الشاملة لمكافحتها على الصعيد الداخلي والإقليمي، مما جعل دول الخليج العربي في حالة تخوف مستمرة. وعلى الرغم من إنهاء داعش عسكريا في العراق وشبه العسكري في سوريا، إلا أنَّه لم ينتهِ ايديولوجياً، وما زال يهدِّد المنطقة بشكل مستمر، لاسيّما مع تغييب الحلول السياسية في سوريا واستمرار الحرب في اليمن، وعدم الاتِّفاق بشأن ليبيا، وغياب الاستقرار السياسي في العراق. وهذا من شانه أن يجعل قضية الأمن الخليجي قضية إقليمية مشتركة.

٣- **تعدد النزاعات البينية:** ونقصد بالنزاعات البينية، تلك النزاعات التي تحدث بين دول الخليج العربي بشأن القضايا العالقة بينها، مثل مسألة الحدود، التي أحدثت أزمات وصراعات متعدِّدة بين جميع دول المجلس، لاسيّما بين قطر والمملكة العربية السعودية، وكذلك النزعات السياسية بين أقطاب المجلس المتعلقة بعنصري الزعامة والقيادة، ناهيك عن ذلك، هناك نزاعات ترتبط بالمتبنيات الايديولوجية، فكثيراً ما تُعرِّض تلك المتبنيات أمن الخليج واستقراره إلى خطر كبير، وتعرِّض منظومة الأمن الخليجية إلى الانكشاف على التهديدات الإقليمية والدولية. إنَّ الأزمة الخليجية – الخليجية الحالية بين قطر من جهة والسعودية ومحورها الخليجي من جهة أخرى، خير دليل على ذلك.

لقد ساعد الاحتلال الأمريكي للعراق وحدوث ما سمي بـ "ثورات الربيع العربي" على خروج الدول العربية ذات النفوذ في المنطقة مثل مصر وسوريا وقبل ذلك العراق من دائرة التأثير الاقليمي، مما أعطى دول الخليج العربية الأخرى مساحة للبروز سياسياً في المنطقة، لتضع نفسها بقوة بوصفها فاعلاً كبيراً في الأزمات؛ وبذلك بدأت تتنافس فيما بينها لقيادة الأحدث والظهور بمظهر القوة، مما قاد إلى حدوث توتُّر وصراع بينها أولا، ناهيك عن ذلك، هناك صراع داخلي بين الأسر الحاكمة، لاسيّما بعد وفاة قادة الجيل القديم وتطلع الجيل الجديد من الشباب إلى حكم هذه الدول، وهذا ما سيعرِّض أمن دول الخليج إلى هزات كبيرة، قد تُعرِّضها إلى هزات سياسية وأمنية خطيرة جدا في المستقبل تزعزع استقرارها واستقرار المنطقة.

٤- **تعاظم التواجد العسكري الدولي:** يُعدُّ هذا التحدي من أهم وأكبر التحديات الأمنية التي ما تزال تعرقل أمن الدول العربية، بشكل خاص، وأمن المنطقة برمتها، لاسيّما أنَّ هذا التواجد لا يقف

على مسافة واحدة مع كل دول الخليج العربي. وربما يفهم هذا التواجد من قبل صانع القرار العربي على أنَّه عامل تعضيد للأمن الخليجي والعربي، الا أنه يُعدُّ من أكبر التحديات التي تقف أمام طموح الدول العربية في خلق منظومة أمنية مشتركة، وفي الوقت ذاته، يُعدُّ عامل تهديد وابتزاز لها. وما نراه اليوم من قبل الإدارة الأمريكية برئاسة دونالد ترامب خير دليل على ذلك، فترامب كثيراً ما أبتزَّ المملكة العربية السعودية وقايضها اقتصادياً ومالياً مستغلا التواجد الأمريكي في المنطقة والحماية الأمريكية للمملكة.

٥- **الصراع الأمريكي-الايراني:** يُعدُّ هذا الصراع المتنامي والمتصاعد بين قوة إقليمية رئيسة مثل إيران، وقوة عالمية عظمى تمتلك قدرات تأثيرية ومصالح حيوية ضخمة في الشرق الأوسط مثل الولايات المتحدة واحداً من الصراعات المهمة والرئيسة في المنطقة، وقد يؤدي الى حرب بالوكالة أو مفتوحة الى زعزعة أمن المنطقة واستقرارها الاقتصادي والاجتماعي والأمني والسياسي، وليس من مصلحة العراق ولا دول الخليج العربية الأخرى بقاء هذا الصراع بدون حل حقيقي. إنَّ استمرارية وتصاعد التوتُّر بين واشنطن وطهران يشكِّل تهديدا أمنيا خطيرا لمنطقة الخليج العربي، والكيفية التي سينتهي إليها الصراع بينهما سيكون الحدث الحاسم لتطورات الأحدث خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين.

التحديات السياسية:

عادة ما تكون التحديات الأمنية امتدادا طبيعيا للتحديات السياسية أو امتدادا لحالة عدم الاستقرار السياسي، ومن أهم التحديات السياسية التي تواجه دول الخليج العربي هي ما يلي:

١. **أزمة شرعية النظم السياسية:** الأنظمة الخليجية الحالية هي أنظمة تقليدية تكتسب شرعيتها إما من دعوى الحكم بمقتضيات الشريعة وأحكامها كما هو الحال في المملكة العربية السعودية، أو المذهب كما في سلطنة عمان، أو عصبية القبيلة والعشيرة والعائلة، كما هو الحال في اليمن والكويت وقطر والامارات العربية المتحدة. لذا فإنَّها جميعا معرَّضة لمواجهة (عاجلا أم آجلا) تحدي التحديث الديمقراطي في ظل حراك اجتماعي داخلي يتوق إلى التغيير، وضغط خارجي مساند لمثل هكذا تغيير، وما لم يجرِ تحويل بنيوي حقيقي لهذه الأنظمة ستكون عرضة لهزات اجتماعية كبيرة قد تبدأ على شكل نزاع في قمة هرم السلطة وتتحول لاحقا إلى نزاع داخلي شديد حول شرعية السلطة ومدى تبنيها لديمقراطية مستندة إلى دستور منتخب يرضي الطموح العام بالمشاركة السياسية. إنَّ أحداث الربيع العربي قد تكون وقفت على تخوم منطقة الخليج العربي لسبب أو آخر، ولكن لا يعني إفلات الأنظمة في هذه المنطقة من ربيع قادم لا محالة.

٢. **الاعتمادية الكبيرة على الدول الكبرى:** ربما يكون هذا التحدي من أكبر التحديات السياسية التي تهدد أمن واستقلالية دول الخليج العربي، فكثير ما يؤشر على هذه الدول أنَّها دول تعتمد في أمنها على الولايات المتحدة الأمريكية، وإن بشكل غير مطلق، وما يدلل على ذلك هو التحالف العربي والحرب في اليمن وكذلك الدور الخليجي في دعم الجماعات المسلحة في سوريا، ناهيك عن استقلالية الأمن الداخلي الخليجي عن القرار الخارجي؛ لان لديها سياسات أمنية داخلية ربما لا تنسجم مع مبادئ وقيم الأنظمة الغربية، وهذا من شأنه أن يدخل دول المنطقة في نزاع مستمر، ربما تستثمره الدول الكبرى لصالحها، وما الصراع الإيراني – السعودي، إلا صورة واضحة لهذا التحدي. ناهيك عن ذلك، هناك تحديات على المستوى الدولي تتمثل في وفرة أصول الطاقة ممثلة بـ "النفط والغاز" بشكل هائل، مقابل إمكانات بشرية وقدرات عسكرية محدودة عدا المملكة العربية السعودية والامارات بما جعل بعض دول الخليج غير قادرة على تأمين الحماية لنفسها، وهو ما وضع هذه الدول تحت دائرة أطماع القوى الأجنبية الكبرى، لاسيّما الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل الروسي المباشر في سوريا.

التحديات الاقتصادية والاجتماعية:

إن هذه التحديات هي انعكاس لتحديات متراكمة ومستمرة، يمكن تصنيفها بالتالي:

١. **الاقتصاد الريعي:** ما يعيب دول الخليج العربي أنَّها تفتقد بشكل أو بآخر إلى التنوع الاقتصادي عدا المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة واللتين بدأتا التحرك نحو التنوع في مصادر الدخل القومي، وهذا الأمر يضعف أمنها الاقتصادي ويجعلها أسيرة تقلبات أسعار النفط العالمية التي يتحكم فيها تطورات اكتشاف الطاقة البديلة وحجم الانتاج من النفط الصخري. إنَّ بقاء الوضع الاقتصادي لهذه البلدان بدون تنويع في مواردها سيجعلها تواجه كارثة حقيقية في حالة حصول مواجهة عسكرية في المنطقة يمكن أن تعرقل الامدادات النفطية بطريقة ما، أو انخفاض قيمة النفط وتحوله إلى ما يشبه وضع الفحم الحجري اليوم. لقد أدركت بعض بلدان الخليج هشاشة أمنها الاقتصادي فبدأت تعمل على تنويع الموارد المغذية لموازناتها السنوية، كما هو الحال في الامارات والمملكة العربية السعودية، وهذا التوجه صحيح بحد ذاته، الا أنَّه يتطلب استراتيجية واضحة، وأن يشمل كل دول الخليج النفطية.
٢. **العمالة الأجنبية:** من التحديات التي بدأت تهدد دول الخليج العربي العمالة الأجنبية الوافدة من دول شرق اسيا والهند، فهذه العمالة تتنامى على حساب اليد العاملة المحلية، مما يرفع البطالة لدى الفئات الوطنية العاملة، لاسيّما الشباب، وهذا الأمر من شأنه خلق مشاكل اجتماعية أخرى على مستوى العلاقة بين المواطنين أو على مستوى العلاقة بين الوافدين والمواطنين. كما أن

ظروف العمل السيئة للعمالة الأجنبية في بعض دول الخليج جعلت هذا الموضوع نافذة للتدخل في شأنها الداخلي من قبل المنظمات الدولية والجماعات المدافعة عن حقوق الانسان. وهناك دولة خليجية استغلت العمالة الوافدة لتغيير الوضع الديمغرافي لشعبها، من خلال التجنيس. وكل هذا يتم –أحيانا – على حساب السلم والاستقرار الداخلي من جانب، وعلى حساب تطوير قدرات وامكانيات العمالة الوطنية من جانب آخر.

٣. **التطرف الفكري والديني:** يعد التعصب من الآفات التي تفتك بالمجتمعات، لاسيّما إذا كان التعصب مغلفاً بغلاف الدين والعقيدة والمذهب، ولعل من الأمراض التي تهدد أمن دول الخليج العربي بشكل مستمر هو التطرف الفكري والديني. اذ تُعد الأصولية والجماعات الراديكالية والإرهابية المتنامية في المنطقة من الأخطار الجسيمة التي تواجه بلدانها الآن وفي المستقبل القريب والمتوسط والبعيد، وما لم تتخذ خطوات رسمية وشعبية جادة لإنهاء أسبابها الحقيقية والقضاء على مصادر دعمها وتمويلها فستكون داعش وأخواتها مجرد نسخة أولية من تنظيمات إرهابية قادمة قد تكون أكثر عنفا ودمارا.

٤. **تسييس الاعلام:** الإعلام العربي عادة ما يساير السلطات الحاكمة، فهو "إعلام سلطوي" يغض النظر عن الانتهاكات الداخلية ويسلط الضوء على الأحدث التي تحدث في الدول العربية الأخرى، ولعل السياسة الإعلامية التي تنتهجها قناة الجزيرة القطرية خير دليل على ذلك، فقد كانت الجزيرة واحدة من مكامن الخلاف بين السعودية وقطر وساعدت في تأجيج الأزمة الخليجية – الخليجية الأخيرة، ناهيك عن ذلك فقد كانت القناة فاعلة في خلق الرأي العام العربي، بموازاة ذلك، كانت فقيرة في مواجهة الإرهاب والتطرف والتعصب، كذلك الحال بالنسبة لباقي القنوات الخليجية مثل قناة العربية والعربية الحدث وغيرها. ان تسيس الإعلام بهذا الشكل غير المدروس سيزيد من الاحتقان والتوتر الاجتماعي، ويعزل الشعوب عن بعضها ويجعلها مصابة بهوس الخوف من الآخر ومعاداته، ومع وجود التطرف الفكري والديني سيكون الاعلام المسيس بمثابة الزيت الذي يصب على النار ليزيدها اشتعالا، وستحرق نيران هكذا إعلام المنطقة بالصراعات، على حساب التعايش والأمن الاقليمي، بل وعلى حساب حقوق الانسان وحرياته العامة.

المحور الثاني/ كيف يؤثر أمن الخليج العربي على الأمن الوطني العراقي؟

هناك ثلاثة تأثيرات مباشرة وخطيرة يمكن لأمن الخليج العربي أن يتركها على الأمن الوطني للعراق، ولا يمكن بأي حال من الاحوال تجاهلها من قبل صانع القرار العراقي، وهذه التأثيرات هي:

١. **الاستقرار في العراق:** يتناسب استقرار الأوضاع في العراق تناسبا طرديا مع استقرار الأمن في الخليج العربي، وقد اثبتت احداث السنوات الخمس عشرة الاخيرة ان وجود توتر بين بغداد ومحيطها الخليجي يمكن ان يزعزع الاستقرار في العراق بشكل جدي وخطير، فقد اسهمت الدول الخليجية بشكل أو آخر في رفع معدلات العنف والتطرف والارهاب داخل العراق ومنعت تطور تجربته السياسية الجديدة من التمتع بالوقت الكافي من الهدوء لكي تتطور وتنضج. بالمقابل، فأن الارهاب الذي عصف باستقرار العراق وكاد يسقط الدولة بعد تمدد تنظيم داعش الارهابي عام ٢٠١٤ لم تتوقف تأثيراته السلبية عند حدود العراق، بل ان أمن الدول الخليجية جميعها تم تهديده، ولو قدر لداعش التمكن من السيطرة على بغداد لكانت سيطرته على عواصم خليجية أخرى أكثر سهولة مع وجود بيئة خصبة ومناسبة تماما لتمدده. ان نجاح بناء الدولة وتعزيز الاستقرار العراقي لا يمكن أن يتحقق ما لم تكون منطقة الخليج برمتها مستقرة، فما يهدد أمن هذه المنطقة يهدد الأمن الوطني العراقي وبالعكس، ولا يمكن لأي سياسة خارجية عراقية أن تراهن على ضمان أمنها الوطني من خلال زعزعة الأمن والاستقرار في جوارها الخليجي، أو أن تكون جزءاً من سياسة إقليمية تكرس ذلك أو تستمر بعلاقات متوترة مع العواصم الخليجية. وبالمقابل على دول الخليج العربي أن تدرك أهمية دعم واستقرار العراق السياسي والاقتصادي لضمان أمنها واستقرارها. ومن ثمَّ على السياسة الخارجية العراقية أن تولد هذه القناعة لدى دول الخليج العربي، وأن تعمل على خلق أجواء الثقة في طبيعة ونمط العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول المنطقة. وأن تعمل على توفيق المصالح السياسية والاقتصادية المتضاربة في الوقت الحالي، ومنها المرتبط بطريق الحرير والموانئ وأنابيب النفط والغاز.

٢. **خطر الحروب بالوكالة:** تزخر منطقة الخليج العربي باللاعبين الإقليميين والدوليين الراغبين بتوسيع دائرة نفوذهم وتحقيق مصالحهم، وغالبا ما يكون اللاعب الإقليمي مدعوماً من لاعب دولي كبير،

ومثل هذه البيئة تجعل التنافس والصراع بين لاعبيها الكثيرين مصدر تهديد وزعزعة للأمن والاستقرار في المناطق الهشة أو الضعيفة؛ بسبب وجود قواعد تحكم اللعب فيما بينهم، إذ هناك خطوط حمر واضحة تتمثل بعدم تطور الصراع إلى مستوى يهدِّد لاعباً إقليمياً أو دولياً رئيساً؛ لذا يتخذ الصراع صورة الحرب بالوكالة، اذ يقوم اللاعبون بتجنيد تنظيمات وقوى تعمل لحسابهم بعيدا عن حدودهم الجغرافية، ويتم تزويد هذه التنظيمات بالمال والسلاح والمساعدات اللوجستية لكسر إرادة خصومهم الإقليميين والدوليين الذين يلعبون اللعبة نفسها، وقد شهدنا مثل هذا الصراع في العراق واليمن وسوريا والبحرين نوعا ما. إنَّ ميزة الحروب بالوكالة أنَّها طويلة الأمد، ومدمرة لبنية المجتمعات التي تجري على أرضها، وتكاد تقترب في كثير من الأحيان إلى صورة الحرب الأهلية، وتوظف من خلالها أبشع وأقذر أدوات الصراع لتحقيق أهداف من يقف خلفها.

والعراق اليوم يعد واحدا من المناطق الهشة في الشرق الأوسط، وأنَّ صراعات القوى الإقليمية والدولية اتَّخذت وستستمر في اتِّخاذ أرضه ساحة لتصفية الحسابات مع الخصوم، وما لم يستقر نظام الحكم في هذا البلد، وتتطور تجربته الديمقراطية لتكون أكثر نضوجا، وتبنى مؤسسته العسكرية وأجهزته الأمنية لتكون أكثر احترافا وأفضل تسليحا وتماسكا سيكون أي صراع في منطقة الخليج صراعا مدمرا للعراق ومعرقلا لبناء الدولة فيه، بل ومهددا لتماسكه الاجتماعي ووحدته الجغرافية.

٣. **تهديد الأمن الاقتصادي العراقي:** ما زال العراق بحاجة إلى وقت طويل لتنويع موارده الاقتصادية واستعادة عافيته الاقتصادية، وحتى يتحقق ذلك سيبقى معتمدا بشكل شبه تام على تصدير النفط لدعم موازنته السنوية. ففي الوقت الذي خطت بعض الدول الخليجية خطوات إلى الأمام باتِّجاه تنويع صادراتها وتقليل اعتمادها على النفط أو قيام بعضها الآخر بتشكيل صناديق سيادية تحميها من الاضطرابات الاقتصادية غير المتوقعة، فإنَّ بغداد ما زالت متخلفة كثيرا بهذا الشأن، وإنَّ حصول أي حدث يهدد أمن الخليج العربي سيمتد مباشرة إلى تهديد أمن مضيق هرمز وأمن امدادات النفط المارة من خلاله، اذ يعتمد العراق بشكل شبه تام على هذا الممر المائي في تصدير نفطه، وهذا سيعني عرقلة تصدير النفط العراقي، وسترتب على هكذا سيناريو تهديد للأمن الاقتصادي العراقي الذي سيتطور لاحقا إلى حصول اضطراب اجتماعي خطير يخلق الفوضى والإرباك في عمل الدولة والمجتمع، ويدفع إلى نتائج مؤلمة لا تحمد عقباها. ولا يمكن لدولة مثل العراق تدرك أن الحفاظ على أمنها الاقتصادي مرتبط تماما باستقرار الأوضاع في منطقة الخليج العربي، إهمال تطورات الأوضاع فيها أو أن تسمح بخروجها عن السيطرة تماما. وستحتاج بغداد

إلى بذل جهود كبيرة للحفاظ على استقرار أمن الخليج العربي، فكل المؤشرات ترجح عدم وجود أي مصلحة عراقية في عدم القيام بهذا الدور في المدى المنظور.

المحور الثالث: ما هي متطلبات التقارب الجيوسياسي العراقي–الخليجي؟

شهد العراق خلال الحكومة السابقة (٢٠١٤– ٢٠١٨) تحولا مهما في علاقاته مع المحيط الاقليمي، ولاسيّما العربي والخليجي بالذات، إذ اتَّخذت الحكومة مسارا جديدا تجاه دول الخليج العربي ومنها العربية السعودية في مسعى لتعزيز الانفتاح على المحيط الاقليمي، وهذا التوجه صحيح بحد ذاته ويقتضي تعزيزه من قبل حكومة السيد عادل عبد المهدي الحالية، على أن يكون الهدف النهائي هو تحقيق ما هو أبعد من الانفتاح إلى التقارب الجيوسياسي مع دول الخليج العربي، وبما يحقق المصالح العليا للعراق في كل النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية وغيرها. ولتحقيق هذا الهدف ندعو صانع القرار العراقي والخليجي في وقت واحد إلى العمل على:

١. ربما يشهد الشرق الأوسط ميلاد منظومة إقليمية جَديدة بوصفها بديلاً عن المنظومات السابقة، لاسيّما جامعة الدول العربية على الرغم من رفض الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد ابو الغيط في تصريحات صحفية على هامش مؤتمر حوار المنامة هكذا حلف بوصفه بديلاً عن الجامعة. وهذا ما يسعى وزير الخارجية الأمريكي لعرضه في زيارته الحالية للشرق الأوسط الذي قد ينشأ عملياً خلال قمة بولندا التي اقترحتها الولايات المتحدة في شباط / فبراير ٢٠١٨، تحت عنوان الشرق الأوسط وايران.

٢. إنَّ تحقيق الأمن الوطني لأي دولة هو أهم غاياتها، وإنَّ السبيل لضمان الأمن الوطني العراقي يتطلب، وقبل كل شيء، بناء مقومات قوة العراق الداخلية، وتحقيق استقراره السياسي والاقتصادي، وبناء قوته العسكرية وتعزيز بنيته الثقافية والاعلامية لكي يكون مؤثراً على مستوى علاقاته الخارجية.

٣. توفير تطمينات مشتركة وبناء الثقة لإجراء الحوارات والمفاوضات المتبادلة والمباشرة بين دول المنطقة وبأقصى سرعة لمنع تطور الأحدث فيها إلى ما لا تحمد عقباه.

٤. إقامة تقارب عراقي – خليجي من خلال مد جسور العلاقات الودية والتعاونية القائمة على أساس التعاون الاقتصادي والدبلوماسي والأمني والثقافي، واستثمار القوة الناعمة تجاه دول المنطقة لتعزيز علاقاتها الرسمية والشعبية.

٥. العمل الجاد على تقوية المؤسسة الأمنية والعسكرية العراقية؛ لاستعادة العراق لمكانته الإقليمية، بما يُعدِّل ميزان القوى في المنطقة، وإرسال رسائل تطمين لكل الدول المجاورة بأنَّ بغداد لن تكون حديقة خلفية لأي دولة أو طرف إقليمي أو دولي، وأنَّ سياستها الخارجية سوف تقوم على احترام العلاقات التعاونية وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى.

٦. إنشاء تكتل اقتصادي وأمني يضم جميع دول المنطقة العربية وغير العربية، وبناء شبكة مصالح اقتصادية تتجاوز الهويات الطائفية والدينية والقوميات المختلفة لخلق تقارب حكومي وشعبي يمكن أن يعزز التقارب في السياسات الخارجية لهذه البلدان.

٧. إنَّ وضع سياسة خارجية إقليمية للمرحلة القادمة وفق برامج عمل محدَّدة سريعة التطبيق تعد أولوية للعراق. وقد تكون العلاقات الثنائية والشراكة الاستراتيجية مع كل دولة من تلك الدول في إطار تبادل المصالح وتقاسمها إحدى الوسائل التي يمكن اتِّباعها، وربما تكون أفضل من الدخول في محور أو تكتل على حساب آخر.

٨. على وزارة الخارجية التنسيق الفعَّال مع مجلس النواب ولجنة العلاقات الخارجية للعمل على خلق رؤية موحَّدة للسياسة الخارجية، والحيلولة قدر الإمكان من تصريحات نيابية أو إعلامية تتقاطع مع رؤية الحكومة ووزارة الخارجية، حتى لا تستخدم تلك التصريحات من الدول بما يؤثر على الخطوات والسياسات التي تعمل الحكومة على بنائها في المرحلة القادمة.

٩. عقد اتِّفاقية إقليمية مشتركة بين دول الخليج توفِّر التزامات متبادلة، هدفها تجفيف منابع التطرف والإرهاب بكل أشكاله، ويتمُّ من خلالها دعم الخطاب الديني والقومي المعتدل وعدم السماح للمتطرفين والطائفيين بالتمدد على حساب مصالح الحكومات ومصالح شعوبها؛ فالتطرف والإرهاب مشكلة إقليمية ولا يمكن مواجهته إلا بإجراءات إقليمية مشتركة.

١٠. تفعيل مراكز السيطرة والرقابة الالكترونية على شبكة الانترنت والقنوات التلفزيونية الفضائية والأرضية وسن قوانين الجرائم الإلكترونية، وخلق نقاط اتِّصال مع الشركات العالمية لتعزيز الأمن السيبراني، والسيطرة على المنصات الإعلامية العربية التي تروج للعداء العربي – العربي أو العربي _الفارسي أو العربي–التركي، والقنوات التي تروج للعداء إثارة للفتن بين العراق ومحيطه

العربي ولاسيّما الخليجي؛ لما تتركه هذه الوسائل من تأثيرات مدمِّرة على السلم والأمن الإقليميين، وكذلك السعي للتعاون والاتِّفاق مع الدول الخليجية لتحقيق الأهداف ذاتها في هذا المجال.

١١. الإسراع بالتوصل إلى حلول سياسية نهائية للصراعات الرئيسة في المنطقة، لاسيّما الصراع في سوريا واليمن، وتعزيز الاستقرار في العراق، وإيقاف الحروب بالوكالة، ومنع تصعيد الصراع الأمريكي–الإيراني لضمان خلق بيئة إقليمية ممهِّدة لعلاقات ودية بين دول المنطقة.

١٢. تفعيل المعاهدات الثنائية والجماعية لتخفيف التوتر، وإبعاد المنطقة عن التدخلات الدولية مهما كانت الأسباب، والاتِّفاق على خارطة طريق مرتكزها أنَّ الدول الخليجية قادرة وحدها على حلِّ مشاكلها الداخلية.

١٣. الحفاظ على بنية نظام الدولة وتماسكها في منطقة الخليج يجب أن يكون هدف جميع الحكومات في المنطقة بصرف النظر عن خلافاتها وتقاطعها في المصالح؛ لأن انهيار نظام الدولة هو رهان جميع القوى الراغبة في إشعال الحروب اللا متماثلة، وخلق الفوضى على المستوى الوطني والإقليمي. إنَّ أيَّ نزاع أو صراع إقليمي مع الحفاظ على الدولة ممكن حلَّه وتلافي أخطاره، أما مع انهيار الدولة وتحويلها إلى دولة فاشلة أو حالة اللادولة، فستكون النتيجة خطرا مستمرا لا يمكن توقُّع نتائجه إطلاقا.

١٤. إنَّ منطقة الخليج العربي منطقة مصالح حيوية على المستويين الإقليمي والدولي – كما أشرنا إلى ذلك – ومن ثمَّ على الحكومة العراقية أنَّ تتوافر على قراءة واضحة لمصالح الأطراف الفاعلة إقليميا ودوليا في المنطقة، ومنها الولايات المتحدة الاميركية ودول أوروبية كثيرة والصين وإيران وتركيا.

١٥. إنَّ العراق أمام مهمة وتحدٍّ جديد يتمثَّل في كيفية تحقيق التوازن الاستراتيجي في التعامل مع كلا المحورين، المحور الإيراني بما يمثِّل من مصالح ووجود جغرافي واقتصادي مهم للعراق، ومحور بدأ يتَّسع جغرافياً واقتصاديا وسياسياً، وفي كلا المحورين هناك تأثير أمني على العراق بحكم موقعه الجغرافي بينهما.

١٦. التركيز على التقدُّم التكنولوجي وثورة المعلومات والاتصال وكيفية استثمار ذلك في مواجهة التطرف والإرهاب والتواصل الاستراتيجي الشامل وبناء علاقات أفضل مع الدول التي قطعت أشواطاً مهمة في هذا المجال، ومنها دول الاتِّحاد الأوروبي؛ لبناء شبكة اتِّصالات مشتركة وموحَّدة تستهدف جذب عقول الأجيال الشابة ومنعهم من الانزلاق نحو التطرف والإرهاب.

١٧. أهمية الأخذ بنظر الاعتبار تنامي الأفكار حول تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي الجديد، ماهي ممكنات نجاحه، وماهي انعكاساته على أمن

المنطقة وأمن العراق، وهل سيؤدي إلى نشوء تحالفات نظيرة في الجانب الآخر؟. لعله من المهم أن تكون هناك رؤية عراقية بهذا الخصوص، وبما يخدم أمن ومصلحة العراق بوصفها أولوية استراتيجية للمرحلة المقبلة.

١٨. الدعوة إلى تنظيم مؤتمر إقليمي في بغداد استثماراً لجو التوتر بسبب الخلافات القائمة بين دول مجلس التعاون الخليجي، تُدعى له دول جوار العراق، ناهيك عن دول مجلس التعاون؛ لمناقشة سبل تعزيز التعاون المشترك وايِّجاد حلول لأزمات المنطقة.

مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء
Center for Strategic Studies
الله اكبر